حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٤٢) ٢٠١٤/٠٦/١ م

www.al-badeel.org

Issue (142) 1/06/2014

أمريكا «طائرة من دون طيار» في الشرق الأوسط

حسام ميرو

سياسة أوباما في الشرق الأوسط خلال ولايتيه تعبر عن مأزق أمريكي في فهم جملة التحولات التي مرّت بها المنطقة منذ بدايات "الربيع العربي"، ويكمن مأزق الإدارة الأمريكية، وعلى رأسها باراك أوباما، أنها تبنت محاولة عدم الانخراط المباشر، ومحاولة توريط الآخرين، لتخفيف التكاليف عن أمريكا التي ما زالت تسيطر عليها المخاوف من تكرار تجربتي أفغانستان والعراق.

لا يمكن لإمبراطورية أن تبقى إمبراطورية من دون أن تؤدي دورها. أمريكا ترغب بالبقاء إمبراطورية لكن من دون أن تدفع تكاليف منصبها العالمي، نوع من التذاكي الذي يكسف التاريخ أنه شكل من أشكال خداع النفس، قبل خداع الآخرين، فالمخاوف وعدم التدخل يفسحان المجال أمام مسار جديد للمعطيات لا يمكن التعاطي معه لاحقاً من دون دفع تكاليف أكبر مما لو تمّ التدخل في الوقت المناسب.

حسناً، يعتقد أوباما أنه قادر على مواجهة "القاعدة" بطائرات من دون طيار "درونز"، كما في أفغانستان وباكستان واليمن، لكنه لا يدرك تعقيدات الجيل الثالث من "القاعدة"، وهو يختلف كلياً عن الجيلين اللذين سبقاه من حيث آليات التخطيط والتمويل والتنفيذ، والعلاقة مع الحاضنات الاجتماعية، وارتباطاته الإقليمية.

ويبدو واضحاً أن أوباما "القانوني" خريج كلية هارفرد في أمريكا لا يعرف الكثير عن التوازنات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وهو غير مدرك لحالة الفراغ الموجودة في المنطقة، ومخاطرها على المنطقة، وعلى المصالح المستقبلية لأمريكا نفسها، وموقعها الذي يجعلها تتربع على عرش المصالح الدولية.

كيف يمكن في ظل هشاشة الأعمدة الاستراتيجية في المنطقة، وحالة العداء المستحكمة بين أطرافها، بناء توازن قوي لمواجهة المخاطر والتحديات ووضع الحلول؟.

يرغب أوباما بحل مشكلة الملف النووي الإيراني، لكنه لا يفكر في ثمن حل هذا الملف على باقي الأعمدة الاستراتيجية للمنطقة، والسؤال هو: هل ستقبل هذه الأعمدة "الدول الفاعلة الرئيسية" بحل هذا الملف على حسابها؟. الإجابة قطعاً: لا.

رجل أمريكا الذكي "أوباما" يعتقد أن بلاده يمكن أن تكسب من بعيد، دون أن تتسخ بوحل المنطقة، حسناً، لكن هل هذا ممكن؟

ما زالت "القاعدة" في العراق قوية، وإذا كان مشروعها قبل انسحاب القوات الأمريكية هو مقاومة الاحتلال، إلا أنها اليوم لها أجندات أوسع، وتعتمد على ما تراكم من مشكلات سياسية في هذه الدولة، حيث انسحب الأمريكيون وتركوا ورائهم مشهداً سياسياً تتصارع فيه الطوائف والإثنيات والعشائر، ونفوذاً إيرانياً لا يمكن القبول به من دول أخرى في المنطقة، وخاصة السعودية، وتجد أن النفوذ الإيراني في العراق يتعارض مع مصالحها، وهكذا فإن الانسحاب الأمريكي من العراق لم يكن إلا بداية لتشكل بلد فاشل، أصبح العنف والعنف المضاد من الأسلحة السياسية الرئيسية في تشكيل وإدارة المصالح.

وفي سورية، لم يُبد أوباما اهتماماً كافياً، تاركاً الملف لروسيا كي تديره، لكنه اكتشف فيما بعد أن روسيا بوتين صعبة الإرضاء، وأحلامها بالعودة إلى المشهد الدولي كقطب رئيسي لم تنته مع سقوط الاتحاد السوفيتي، كما أن إيران التي استثمرت في النظام السوري لن تقدم تنازلات لا يستطيع الآخرين أخذها بالقوة، وهي استفادت من السياسة الأمريكية في تعزيز انخراطها في قضايا المنطقة.

ثمة عوامل أساسية اليوم تفشل جهود استقرار المنطقة، وفي مقدمتها عدم ثقة الأطراف ببعضها البعض، واعتماد الدول بالتالي على لاعبين محليين من التنظيمات غير العسكرية، وارتفاع منسوب المواجهة على أساس طائفي، واستنزاف اقتصاديات الدول.

أوباما، كما يود محاربة "القاعدة" والإرهاب عبر استهداف قادتها بطائرات من دون طيار، يظن أن حل المشكلات السياسية والعسكرية أمر ممكن من دون انخراط مباشر فيها، ومن ودون دفع تكاليف كبيرة، وهكذا فإن أوباما هو التعبير الأبلغ عن الرومانسية السياسية، أو عن تعب أمريكا من دور القائد، وفي الحالتين فإن أمريكا يجب أن لا تفكر بحصد نتائج مثمرة من دون عناء، وعليها أن تنظر إلى نفسها جيداً في مرآة الشرق الأوسط، إنها تحاول أن تحل مشكلاته ومشكلاتها من "الجو".

مجلس الأمن نحو قرار «تحت الفصل السابع» يسمح بوصول مساعدات لسوريا

■ الأمم المتحدة (رويترز):

قال دبلوماسيون يوم الخميس الماضي إن أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يدرسون مشروع قرار يسمح بإدخال المساعدات إلى سوريا من أربع نقاط عبر الحدود دون موافقة الحكومة السورية التي تجاهلت طلباً سابقاً للمجلس بمنحه قدرة أكبر على إيصال المساعدات.

وكان المجلس المؤلف من 15 عضوا صوت في فبراير/شباط الماضي في إجماع نادر بتأييد قرار يدعو إلى حرية وصول سريعة وآمنة ودون عوائق داخل سوريا. حيث سقط أكثر من 150 ألف قتيل في حرب أهلية مستمرة منذ ثلاث سنوات.

لكن كيونج وا كانج نائبة منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ في الأمم المتحدة أبلغت مجلس الأمن يوم الخميس الماضي أن القرار لم يحدث فارقا بالنسبة لنحو 9.3 مليون شخص في سوريا يحتاجون إلى المساعدة، و2.5 مليون فروا من البلاد حسبما تشير تقديرات الأمم المتحدة.

وأعدت أستراليا ولوكسمبورج والأردن الأعضاء في مجلس الأمن مشروع قرار متابعة أكثر قوة.

وقال دبلوماسيون في الأمم المتحدة تحدثوا بشرط عدم الكشف عن شخصيتهم إنه سيسمح بتوصيل المساعدات إلى سوريا من نقاط محددة في تركيا والعراق والأردن لتصل إلى الملايين في المناطق التي تسيطر عليها قوات المعارضة في سوريا.

وقال السفير الاسترالي في الأمم المتحدة جاري كينلان للصحفيين بعد الإفادة التي أدلت بها كانج "90 بالمئة من المساعدات تذهب إلى مناطق تسيطر عليها قوات الحكومة السورية ولا تذهب إلى السوريين في مناطق تسيطر عليها المعارضة."

وقال دبلوماسيون إن القرار سيهدد باتخاذ "إجراءات" في حالة عدم الامتثال. وجرى توزيع

90 بالمئة من المساعدات تذهب إلى مناطق تسيطر عليها قوات الحكومة السورية

مشروع القرار على الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن التي تتمتع بحق النقض (الفيتو) –الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين. ومن المقرر ان تجرى مفاوضات بين الأعضاء الثمانية في الأيام المقبلة.

وقال دبلوماسيون إن نص المسودة سيعمل وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مما يجعله ملزما من الناحية القانونية، ويمكن فرضه باللجوء لعمل عسكري، أو بإجراءات إجبار أخرى مثل العقوبات الاقتصادية.

والقرار الصادر في فبراير/شباط ملزم قانوناً، لكن لا يمكن تنفيذه بالقوة.

وكانت روسيا استخدمت حق الفيتو مدعومة من الصين ضد أربع قرارات تهدد بإجراءات ضد حليفها الرئيس السوري بشار الأسد. ومنعت روسيا سعي المجلس لإحالة الوضع في سوريا للمحكمة الجنائية الدولية تمهيدا لمحاكمات محتملة لارتكاب جرائم حرب.

وتقول الأمم المتحدة إنها لا تستطيع توصيل المساعدات إلى سوريا بدون موافقة الحكومة إلا بموجب قرار يستند إلى الفصل السابع.

وطالب الأمين العام للأمم المتحدة بان جي مون مجلس الأمن في تقرير الأسبوع الماضي باتخاذ إجراء عاجل لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى عدد أكبر من السوريين.

وقال بيان صادر بعد اجتماع مغلق في المجلس لمناقشة تقرير بان إن كانج أبلغت المجلس بضرورة "أن تكون جميع طرق توصيل المساعدات متاحة بالنسبة لنا –سواء عبر الخطوط أو عبر الحدود."

بان كي مون: تدمير الاسلحة الكيماوية لن ينجز في الموعد المقرر

رأى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن عملية تدمير الأسلحة الكيماوية السورية لن تنجز في المهلة المحددة في 30 حزيران (يونيو)، في رسالة وجهها إلى مجلس الامن.

وكانت رسالة بان كي مون إلى مجلس الأمن مرفقة بالتقرير الأخير لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية الذي قدر نسبة الأسلحة التي خرجت حتى الآن من سورية بـ 92%. وجاء في التقرير أن آخر الأسلحة الكيماوية السورية "تم توضيبها وباتت جاهزة لنقلها ما أن تسمح الظروف الأمنية في البلد بذلك". وكتب بان في رسالته أنه "من الواجب أن تستكمل سورية عمليات الإجلاء المتبقية بأسرع ما يمكن التزاماً بما تعهدت به السلطات".

وتابع "لكنه بات من الواضح أن بعض الانشطة المرتبطة بتفكيك برنامج الأسلحة الكيماوية السورية ستتواصل إلى ما بعد 30 حزيران 2014"، متوقعاً أن "تواصل البعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة والأمم المتحدة عملها لفترة محدودة بعد 30 حزيران 2014".

وأوضح أن "هذا سيعطي أيضا الوقت الضروري لوضع الترتيبات المناسبة التي يفترض أن تعقب هذه المهمة حتى تواصل منظمة حظر الأسلحة الكيماوية القيام بما تبقى من أنشطة تثبت في البلاد بعد انقضاء هذه الفترة".

واعرب بان في رسالته عن "قلقه الكبير للاتهامات باستخدام غاز الكلور في النزاع السوري"، وطالب "الحكومة السورية وجميع أطراف النزاع السوري بالتعاون بشكل تام مع بعثة التحقيق". وارسلت بعثة تقصي الحقائق هذه الى سورية للتحقيق في هجمات محتملة بغاز الكلور وزار فريق من المنظمة يوم الثلاثاء الماضي على بلدة كفرزيتا في ريف حماة الشمالي، للتحقيق في هذه المزاعم بعد ساعات على تعرضها لهجوم بحسب مقاتلي المعارضة.

حول تسلّح الثورة السورية: تفسير لا تبرير

■ فيكتوريوس بيان شمس

منذ لحظات انطلاقها الأولى إثر حادثة أطفال درعا، حاولت الانتفاضة السورية –قبل أن تتحول إلى ثورة– وبعفوية، إثبات سلمية مطالبها، من خلال مجموعة من الشعارات "سلمية.. سلمية"، "سلمية حتى النصر"..، وكأنّها في لا وعيها الجمعي العام، كانت تستبق رد فعل عنيف متوقّع من النظام، وهذا ما حدث بالفعل. إذ وُوجهت المظاهرات بالرصاص منذ لحظاتها الأولى. ولعلّ المتابع يذكر المداخلة الجريئة لعضو مجلس الشعب السوري يوسف أبو رومية، والتي بُثّت على الهواء مباشرة في أواخر آذار 2011 عندما أكّد فيها رؤيته لعناصر "الفرقة الرابعة – حرس جمهوري" بأم العين وهي ترتكب أفظع المجازر بحق المحتجّين السلميين في محافظة درعا.

وبسبب من حسّه الأمني العالي، أدرك النظام خطورة الاحتجاجات التي ستطيح به بالفعل لعدّة أسباب. أهمّها، أنه يعرف طبيعة بنيته وتركيبته الأمنية الأوليغارشية – التوليتارية، المتمفصلة على مافياوية استئثارية، والتي لا تملك حلولاً لمشاكل الناس، بقدر ما كانت تتفنّن على مدى عقود بنهبهم واستعبادهم وتجهيلهم.

وعليه، فقد بدأت أجهزته الأمنية منذ اللحظة الأولى بفبركة تهمة الإرهاب، لإلصاقها بحركة الاحتجاج، كخطوة على طريق رفع الشرعية عن مطالب الناس، والتي تجسّدت في بدايتها ببعض المطالب الإصلاحية التي ما كان لها أن تؤدّي لرفع شعار "إسقاط النظام"؛ لو تعاطى معها بشكل عقلاني. مثال ذلك، بيان عشائر مدينة درعا، والذي وزّع في 19/3/2011، أي بعد انطلاق حركة الاحتجاج بساعات، وقد اقتصرت مطالب ذلك البيان على ثلاث:

الانسحاب من المدينة وسحب المدرعات وإيقاف تحليق الطيران فوق المدينة، بالإضافة للكشف عن أسماء القتلة.

اطلاق سراح تلاميذ الصف الرابع المحتجزين في دمشق منذ أيام، ورد الاعتبار إلى أمهاتهم (كان رئيس "فرع الأمن السياسي" بدرعا، ابن خالة بشار الأسد عاطف نجيب، قد هدّد باغتصابهن) ومحاسبة العناصر المسؤولة وتقديم اعتذار علني عن هذه الأعمال اللاأخلاقية التي قام بها زبانية النظام الكاذب.

اطلاق سراح معتقلي الرأي من كل أبناء سوريا ومن كافة السجون السورية على الفور.

مطالب كانت بسيطة، وكان بمقدور النظام تلبيتها، وإن على مراحل. لكن عنجهية من يملكون قرار الحياة والموت، حالت دون الالتفات إليها، فبدأت الدبابات ولأشهر طويلة، محمولة على ظهور الشاحنات تجوب البلاد طولاً وعرضاً لإخضاع الشعب وإعادته إلى حظيرة الطاعة. كان هذا متوازياً مع تجييش إعلامي لإخافة الأقليات، وكسبها بالتالي إلى جانب النظام، بعد تصوير الحراك على أنّه إرهاب تقوم به "عصابات مسلّحة" ذات لون طائفي واحد.

في مرحلة لاحقة، اعترف بعض رموز النظام بأن الحراك، لم يكن مسلّحاً في الأشهر الأولى. فها هو نائب الرئيس السوري فاروق الشرع يجيب عن تساؤلات جريدة الأخبار اللبنانية في 17 كانون الأول 2012 والتي قدّمت للقائها معه بالتالي: "في بداية الأحداث كانت السلطة تتوسّل رؤية مسلّح واحد أو قنّاص على أسطح إحدى البنايات". والسؤال: "أين مسؤولية الدولة في تحري أسباب وصول الأزمة إلى ما وصلت إليه، خصوصاً لناحية عسكرة الحراك؟ ألَم تشكل لجان تحقيق لتحديد هذه الأسباب؟". أجاب الشرع: "لم تشكّل لجان تحقيق ذات مصداقية منذ بداية الأحداث، وإذا شُكّل بعض منها فإن نتائج التحقيق لم تُنشر في وسائل الإعلام، الأمر الذي مهّد لنشر شائعات أفقدت النظام مصداقيته وهيبته أمام المتضرّرين في الداخل والمراقبين في الخارج".

إذاً، لم ينفِ الشرع أن السلطة كانت "تتوسّل رؤية مسلّح أو قنّاص على أسطح إحدى البنايات"!.

لكن الغريب هنا، هو إدانة الصحيفة نفسها فيما بعد لتسلّح الثورة، وهي التي تعي أسباب هذا التسلّح جيداً. وهي بهذا تعبّر عن حالة عامّة رمادية اللون، تحرص على محاولة الظهور المُحايد، فيما تبرّر للنظام ممارساته من جهة أخرى عبر تبنيها لرواياته. فبدأت بإدانة تسلّح الثورة التي كان من المفترض أن تقتدي بغيرها من ثورات "الربيع العربي"، أي على غرار ما حصل في تونس، ومصر، والمثال الأبرز اليمن، هذه الدولة الغارقة بالسلاح (30 مليون قطعة سلاح خفيفة مع الجيش، ومثلها مع القبائل) والتي استطاعت أن تقدّم نموذجاً ملفتاً في هذا المجال بالفعل. لكن من يدينون الثورة السورية، ينسون –أو يتناسون– أن حجم القتل الذي مارسته سلطات هذه الدول بحق شعوبها كان كبيراً نسبياً قياساً إلى عدد أيامها المعدودة، وأن قصر عمر الانتفاضات عليها، وبالتالي الإطاحة بها بأزمنة قياسية (18 يوم في مصر، و 28 في تونس) هو ما وفّر شلالات من الدماء، وبالتالي كان بالإمكان تكرار التجربتين السورية والليبية فيهما، لو طال عمر الأزمة. هذا عدا عن أسباب وشروط أخرى، لا مجال لتحديدها في هذه العجالة.

لعل صور الثورات على الأنظمة "الاشتراكية" في السنوات الأخيرة التي سبقت، أو تلت انهيار "الاتحاد السوفييتي" السابق، ومنها الثورة على الديكتاتور الروماني المخلوع في العام 1989 نيكولا تشاوشيسكوف مازالت حاضرة في أذهان بعض من يدينون الثورة، وعلى أساسها يحاكمونها.

أو ربّما لا يزال أثر ما فعله الماهاتما غاندي بثورته "اللاعنفية" ضد الاحتلال البريطاني حتى نالت الهند استقلالها في العام 1947، يؤثّر في عقول البعض. مع أن غاندي نفسه اشترط لنجاح "ثورة اللاعنف": "أن يتمتّع الخصم ببقية من ضمير، تمكّنه في النهاية من فتح حوار موضوعي مع الطرف الآخر". فهل توفّر هذا الشرط في المثال السوري؟. ثم أن كلام غاندي يعني أن عدم توفّر هذا الشرط يفتح على احتمالات أخرى، قد يكون اللجوء إلى السلاح واحد منها.

هناك قانون فيزيائي بديهي وبسيط: "لكل فعل رد فعل، يوازيه في القوة، ويعاكسه في الاتّجاه". لكن هذا في الفيزياء، والفيزياء شيء مختلف تماماً عن الاجتماع البشري الذي يؤكّد في بعض الحالات، كالحالة السورية مثلاً، أن رد الفعل، قد يفوق الفعل بأضعاف مضاعفة.

بوادر تعديل قواعد الاشتباك في سورية

غازي دحمان

ثمة مساعي دولية جادة، بدأت بعض تباشيرها بالظهور، تهدف إلى وضع المسألة السورية على سكة التغيير، إذ لم يعهد أي مراقب للأزمة مثل هذا الحجم من التحركات المكثفة والجادة وعلى صعد مختلفة، وهو ما يبشر بحدوث تغيير جدي للمقاربة الدولية للوضع السوري، أو قد يعكس مستوى جديد من الإدراك الدولي لحجم المخاطر التي بات ينطوي عليها استمرار إدارة الأزمة بالطريقة السابقة التي جرت على قاعدة ترك الأعداء يصفون بعضهم في الميدان السوري، ومراقبة تورط إيران وروسيا، وتركهما تستنزفان نفسيهما في صراع طويل الأجل.

من الأردن جاءت أول النذر، حيث أقدمت حكومته على طرد سفير النظام بهجت سليمان بعد طول انتظار، وبعد إصرار طويل من قبل حكومة الأردن على إبقاء بعض القنوات مفتوحة مع نظام دمشق، وقد جرى تفسير ذلك السلوك الأردني بأنه كان يعكس إدراك الأردن عدم توفر رغبة جادة لدى القوى الفاعلة لحسم موقفها في الموضوع السوري، وتاليا لم يكن هناك من داع لتوتير العلاقة مع نظام الأسد، وترك الباب موارب للعلاقة بين الطرفين، بالرغم من السلوك اللا دبلوماسي لممثل النظام في عمان، إلا أن إقدام حكومة على اتخاذ خطوة طرد ممثل النظام لها مدلولات بعيدة المدى، وهي تعكس أيضا جانبا مهما من التنسيق الدولي الجاري بين تحالف أصدقاء سورية، كما تكشف جزءا من المشهد الذي يراد صناعته في الواقع الميداني السوري.

يتزامن هذا التطور اللافت مع جملة من التطورات الميدانية، من شرق سورية وشمالها إلى أقصى الجنوب، إذ تكشف الوقائع عن تقدم كبير تحرزه قوات المعارضة على أغلب تلك الجبهات، والأهم من كل ذلك، أنها تكشف عن حجم خسائر كبيرة تتكبدها قوات الأسد وحلفاءها على مختلف الجبهات، وخاصة على صعيد تدمير آلتها الحربية، وهو الأمر الذي يشير إلى تطوير قوى المعارضة لتقنياتها العسكرية وطرقها القتالية، وليس خافيا أن هذا الأمر طالما أوقفه قرار دولي اتخذته أميركا لأهداف بات الجميع يدركها، ما يعني أن هناك تغيير أكيد في الموقف الأميركي، خاصة وأن واشنطن شرّعت مبدأ مد قوات الثورة السورية المعتدلة بأنواع معينة من الأسلحة، وذلك عبر القرار الذي اتخذته لجنة الدفاع في الكونغرس الأمريكي.

التقارير الدولية المتابعة للحراك الجديد تكشف عن التجهيز لهجوم دولي شامل على أكثر من ميدان، وفي أكثر من منبر دولي، وذلك بقصد تعطيل مفاعيل التحالف الذي يدعم بشار الأسد ودفعه الى طاولة التفاوض وتغيير مقاربته الحالية، وطبيعة تعاطيه التي تستند إلى الركون إلى القوة لهزيمة الثورة السورية، وتاليا تحقيق انتصار على القوى المؤيدة للثورة إقليميا ودوليا، يحصل ذلك في الوقت الذي بدأت القوى المؤيدة تعلن انتصارها الحاسم في الميدان السوري، فبعد التصريحات الكثيفة للمسؤلين الإيرانيين بهذا الاتجاه، أعلن زعيم حزب الله حسن نصر الله انتصار مقاومته المزعومة في سورية ودعوته للسوريين الذهاب إلى صناديق الاقتراع وانتخاب بشار الأسد، باعتبار ذلك الخيار الوحيد الذي بقي متاحا لهم بعد أن هزمتهم آلته العسكرية!.

ثمة أيضا مؤشرات قوية بدأت تصدر عن العاصمة الأمريكية عن انخراط أميركي جدي في عملية التغيير تلك، صحيح أنها لن تصل إلى حد التدخل العسكري المباشر، لكنها قد تكون قريبة من طريقة المشاركة في عملية إسقاط نظام القذافي، حينما تولت إدارة أوباما القيادة من الخلف، ويأتي هذا التغيير لأسباب أبعد من المسألة السورية، وتتعلق بتراجع القيادة الأمريكية في العالم، بعد أن تعرضت إدارة اوباما لانتقادات لاذعة من النخب الأمريكية، الأمر الذي جعل الأطراف الدولية الأخرى، وخاصة روسيا والصين وإيران، تسعى الى تغيير قواعد اللعبة الدولية بما يضر المصالح الأمريكية بدرجة كبيرة وفي أكثر من منطقة حيوية ويعرض النظام الدولي برمته إلى مخاطر جمة، وهذا ما كان قد حذّر منه حلفاء واشنطن الدوليين والإقليميين مرارا.

في التطورات أيضا، ثمة تسريبات تؤكد نية التحالف الغربي تزخيم قضية المحكمة الجنائية ضد مجرمي الحرب في سورية، وذلك عبر نقل الملف إلى الجمعية العامة وطرحه على التصويت في ظل وجود أغلبية ضامنة لتمرير القرار، وثمة نية في هذا المجال إلى جعل المحاكمة تجري في الأردن، باعتبار قوانينها تسمح بهذا النوع من المحاكمات على أراضيها، إضافة الى كونها دولة عضو في المحكمة الجنائية الدولية.

لا شك أن جملة هذه التحركات يقابلها تحرك مواز يقوم به الحلف الداعم لبشار الأسد، وعدا عن جهوده ومساعيه في السيطرة الميدانية ومحاولة فرض أمر واقع، يستعجل هذا الحلف إجراء الانتخابات الرئاسية وتمريرها من أجل تثقيل أوراقه التفاوضية، حيث لم يبقَ لموسكو وطهران سوى التذرع بشرعية النظام وقانونيته، وبالتالي الإصرار على عدم مخالفة القوانين الدولية التي تؤكد على عدم جواز تغيير الأنظمة بالقوة.

غير أن الوقائع تشير إلى وصول حلفاء الأسد إلى درجة عالية من الإنهاك والاستنزاف بعد انخراطهم على مدار ثلاث سنوات بتقديم كل أنواع الدعم لحليفهما المنهار، وبالتالي فإن مرحلة ما بعد الانتخابات ستكون غير ما بعدها، وأن موسكو وطهران اللتين تشتبكان مع المجتمع الدولي بأكثر من ملف وقضية باتتا تستعجلان التفاوض للتخلص من أعباء بعض الملفات التي تثقل تحركهما باتجاه حلحلة أوضاعهما مع البيئة الدولية، والوصول الى تسويات وترتيبات معينة تحفظ مصالحهما الأساسية، ولا شك أن الغرب بات على دراية كافية بحقيقة موقف البلدين وظروفهما، ولاشك أن التحرك الجديد باتجاه الساحة السورية يهدف بدرجة كبيرة إلى إضعاف مواقفهما بدرجة أكبر، وخفض سقف توقعاتهما في التفاوض على الملفات الأخرى، ذلك أنه إذا كانت إيران وروسيا قد استنزفتا جهودهما وطاقاتهما عبر انخراطهما المبكر في الحرب على السوريين، فإن الغرب بدأ للتو يتأهب لدخول الحلبة، ولا تزال طاقته بأوجها.

إخفاق الماركسية العربية ممارسةً وفكراً

حكم عاقل

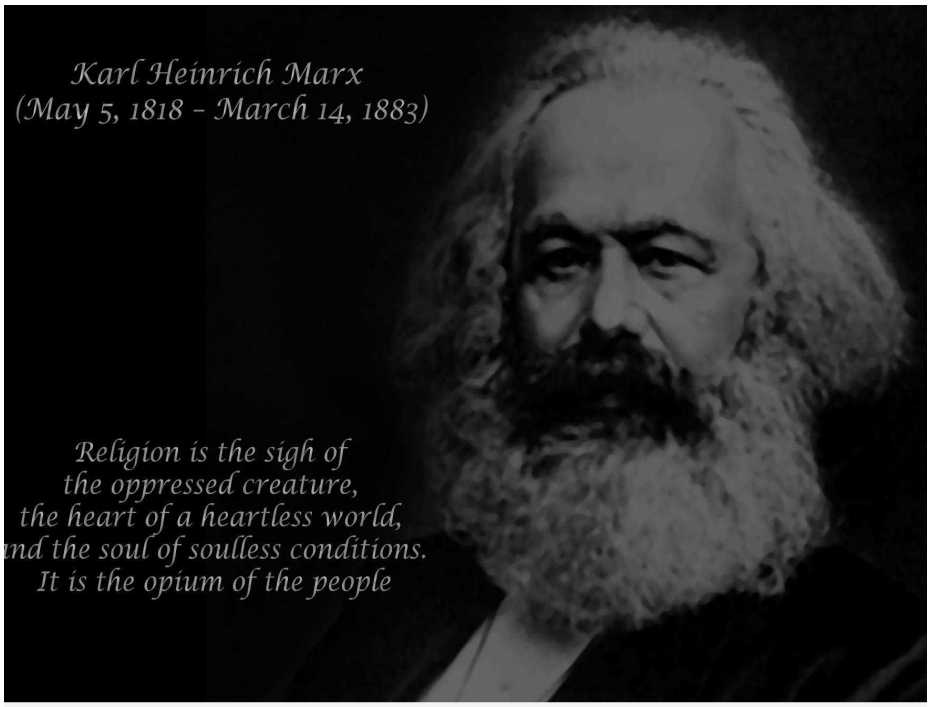

منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، أصبح وصول الإسلامويين للحكم أمراً مألوفاً في المشهد العربي، فقد استند هؤلاء إلى رصيدهم الجماهيري لحصد نتائج الانتخابات بأشكالها المختلفة، من بلدية ولجان محلية ونيابية. ولم يكن ذلك ممكنا لولا الفراغ السياسوسيولوجي نتيجة انحسار المد اليساري العربي، واستئثار التيار القومي بالسلطة لعقود دون تحقيق نهضة "الأمة" أو وحدتها.

ترافق انحسار المد اليساري الماركسي مع انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الشيوعية العالمية، وكان ذلك بمثابة إعلان التراجع أمام الأطروحتين الدينية، والليبرالية الجديدة سواء تلك الوافدة من الخارج والتي تعلن نهاية التاريخ بانتصارها النهائي، أو تلك النسخة العربية منها بشكلها المشوه.

لعبت جملة عوامل ذاتية وموضوعية في تراجع اليسار الماركسي العربي. موضوعياً، أفقد انهيار المنظومة الشيوعية الأحزاب والحركات الشيوعية قدراً كبيراً من الدعم المعنوي والمادي ترافق مع تزايد القمع الذي مارسته السلطة السياسية على اليسار بسبب توجهاته الراديكالية، على الأقل كما تقوله أدبيات وكتيبات هذه الحركات والأحزاب، لكن هذه العوامل الموضوعية لم تكن الحاسمة مقارنة بالعوامل الذاتية. فقد جاء انهيار هذه الأحزاب نتيجة لتراكمات قد بدأت قبل سقوط الاتحاد السوفيتي، لكنها وصلت مع سقوطه إلى النقطة الحرجة، إذ طالما أخفقت أحزاب اليسار العربي التي تصف نفسها بالماركسية فكراً وممارسة وبنية تنظيمية وأهدافاً.

لم تكن الماركسية على يد الماركسيين العرب فلسفة مفتوحة تتمسك بالعقلانية في مواجهة المسلمات الجامدة والوثوقية العمياء، ولم تكن مستعدة دوما للتفكير وإعادة التفكير من جديد حين تثبت الخبرة والتجربة زيف وعقم المسلمات القديمة. فتحولت إلى ما يشبه الدوغمائية المدعمة Reinforced Dogmatism. وإذا كان ماركس قد أعلن يوماً أنه إذا كانت الماركسية مذهبا فهو ليس بماركسي، فإن المنطق الأصولي الذي حكم البنية الذهنية للماركسية العربية يذهب إلى أبعد من ذلك في كل مرة تظهر فيها بوادر الفشل وتحين فيها لحظة المواجهة مع الذات. فانطلقت كل عمليات المراجعة الفكرية والتنظيرية من منطلق (لم يكن الخطأ في النظرية بل الخطأ في التطبيق) مما أصاب عملية المراجعة ذاتها بالعقم والإخصاء.

افتقدت هذه الأحزاب لعملية الإعداد والتثقيف الحزبي الحقيقية، فكثير من الكوادر والقيادات كوّن ماركسيته من خلال الشروحات والتلخيصات للكتب الأمهات أو لكبار الماركسيين المعاصرين. وكان من الطبيعي أن تعجز ثقافة كهذه أن تتجاوز ذاتها بالنقد والتبرير، ويمكن القول إن نقد الماركسية جاء محدوداً وضحلاً بقدر محدودية وضحالة الوعي بالماركسية.

يمكن أن نميز في الماركسية جانبين: الأول، جانب وضعي يدرس الواقع ويصف ويفسر ما هو واقع فيكشف القوانين مطلقاً أحكام وجود، و الثاني: قيمي معياري يقترح ما ينبغي أن يكون في ضوء مثل أعلى مصدراً أحكام قيمة. تبدى الجانب الأول في كشف ماركس للتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية التي ظهرت عبر التاريخ وقوانينها الناظمة، لاسيما النظام الرأسمالي كما تشكل حتى عصر ماركس ومكامن قوته وضعفه وأزماته والقوانين والمقولات التي حكمته كفائض القيمة وتراكم رأس المال وغيرها، وذلك بالاعتماد على الديالكتيك كمنهج. بينما تمثل الثاني بالتصورات التي اقترحها ماركس للحل من أجل الوصول إلى مجتمع لا طبقي تتحقق فيه العدالة ويستعيد فيه الإنسان إنسانيته، إنه المجتمع المثال أو ما ينبغي أن يكون. لكن الديالكتيك على يد الماركسية العربية تحول إلى نتائج جاهزة، فتجاهلت ضرورة إخضاع مجتمعاتها لهذا المنهج لتصل إلى نتائج محددة. وفيما يتعلق بالجانب الثاني اكتفت الماركسية العربية بتبني ما يجب أن يكون ماركسيا(نسبة الى ماركس نفسه)، ونسيت أو تناست أن الماركسية كمعرفة محكومة كغيرها من أشكال المعرفة في تطورها ونسبيتها بالديالكتيك، إذ يبرز الديالكتيك هنا بوصفه منهجا للتجاوز الدائم والمستمر.

أما غياب الديمقراطية فكرا وممارسة فقد لعب دورا هاما في عدم قدرة هذه الأحزاب على التطور والتطوير. فلم يستطع الحزب الماركسي أن يتطور حسب قرارات أعضائه، إذ استبدلت المركزية الديمقراطية بالديمقراطية المركزية، وابتعدت القيادات الحزبية عن القواعد الحزبية بقدر ابتعاد الأخيرة عن الجماهير البسيطة التي كان من الصعب عليها أن تهضم المقولات الماركسية وممارسات الكوادر الحزبية التي كانت بالنسبة للجموع الغفيرة من الفقراء والمعدمين عصية على الفهم والاستيعاب. فلم تتعامل الماركسية مع التدين كظاهرة اجتماعية يكون حلها من خلال عملية التحول الاجتماعي الاقتصادي فكانت الممارسات المضادة للتدين الشعبي أشبه باستفزاز غير مدروس، فبدا اليسار الماركسي أبعد أن يلامس بشكل حقيقي هموم الناس المعيشية بالرغم من الشعارات الكثيرة واليافطات العريضة التي رفعها. فعجز عن الربط بين النضال الوطني والتحرري والنضال من أجل الديمقراطية. هنا يلتقي اليسار الماركسي مع الإسلاموية في لحظاتها الأكثر تشددا في رفض الديمقراطية بوصفها بضاعة غربية.

لازالت هذه الأحزاب تعاني من حالة التشتت والارتخاء التنظيمي والحزبي وعدم الوضوح الفكري والسياسي وتغليب المصالح الشخصية والعلاقات الفئوية على الممارسات الحزبية التنظيمية، بل لا تزال تتحكم بها سياسة الفرد ليتحول الحزب الى مزرعة متوارثة تلعب فيه الكوادر أدوار الموظفين. ولا أدل على حالة التبعية والجمود العقائدي والفكري للماركسيين العرب من موقفهم تجاه ما بات يعرف بـ «الربيع العربي»، فهم في الوقت الذي ينظرون إليه بعين الريبة والحذر بوصفه مؤامرة إمبريالية على أوطانهم ومجتمعاتهم، غير قادرين أن يأخذوا المسافة الكافية أخلاقيا على الأقل من ممارسات الأنظمة الحاكمة في حق الحراك الجماهيري. ناهيك عن أن تلك المؤامرة التي نسجت تلك الأحزاب نفسها من خلال دعوى مواجهتها منذ عهد ما قبل الاستقلال قد فشلت فيه حتى الآن. ويبقى السؤال حول مشروعية استمرار تلك الأحزاب سؤالا مشروعا بدوره، لاسيما في ظل الفشل التاريخي للماركسية العربية لأن تلعب دور النقيض الاجتماعي والاقتصادي والأيديولوجي والسياسي لمشاريع الهيمنة الرأسمالية على المنطقة، وللمشاريع التسلطية لأنظمة الحكم الشمولية، بل حتى للمشاريع الأكثر ظلامية للإسلام السياسي.

القدرات الصاروخية البالستية الإيرانية... تهديدات إقليمية خطيرة

موسى القلاب*

توجهت إيران إلى صناعة الصواريخ البالستية بعد هزيمتها في حربها مع العراق التي استمرت من 1980 – 1988، لا سيما بسبب قصور وضعف قواتها الجوية عن شن أية عمليات هجومية بواسطة الطائرات المقاتلة خارج نطاق الحدود الإيرانية.

تعرف الموسوعات العلمية الدفاعية الصاروخ البالستي بأنه: "مقذوفٌ يُطلق من قاعدة ثابتة أو متحركة، سالكاً ممراً جوياً ثم فضائياً، وبعد ذلك يسير بشكل شبه مداري حول الأرض، بهدف حمل وإسقاط رأس أو مجموعة رؤوس حربية تدميرية، على أهداف أرضية محددة سلفاً على البر أو في البحر، بقصد تدميرها".

ما زالت عمليات التطوير والتجارب التي أجرتها إيران على منظومة صواريخها البالستية منذ عام 1998، تثير جدلاً واسعاً لدى أوساط الخبراء الاستراتيجيين، لا سيما بعد إطلاق نوعين من الصواريخ هما "شهاب – 4" و"قادر" بمدى يصل إلى ألفي كيلومتراً، وذلك في فبراير/شباط 2014 ،إذْ كانت تلك التجربة الأكثر إثارة للاهتمام، ليس بسبب نوع ومدى تلك الصواريخ فحسب، ولكن أيضاً بسبب مسألة الملف النووي الإيراني التي لم يتم الإعلان عن الاتفاق النهائي حولها من قبل إيران والمجموعة الدولية +5 1 حتى الآن.

تكمن أهمية الصواريخ البالستية بصورة عامة في خطورتها، كونها وسائل إيصال حربية قادرة على حمل رؤوس تقليدية؛ وغير تقليدية كأسلحة الدمار الشامل، النووية والكيماوية والجرثومية. هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى صعوبة اكتشافها ومتابعتها وتدميرها خلال مراحل انطلاقها نحو أهدافها، بسبب خروجها السريع من الغلاف الجوي ونطاق الجاذبية الأرضية إلى الفضاء الخارجي خلال دقائق معدودة. ثم عودة رؤوسها الحربية إلى الغلاف الجوي من جديد لضرب أهدافها الأرضية بسرعات هائلة خلال دقيقة واحدة أو أكثر بقليل، حيث لا يسمح هذا الوقت القصير جداً للوسائل الدفاعية المُضادة للصواريخ البالستية باكتشافها وتدميرها في المكان والزمان المناسبين.

تُشكل الصواريخ البالستية الإيرانية تهديداً كبيراً للقوات المسلحة والتجمعات السكانية والمراكز الاستراتيجية الحيوية في منطقة الشرق الأوسط عموماً وفي دول الخليج على وجه الخصوص. لقد نفّذت إيران عدة اختبارات وتجارب إطلاق على عدة أنواع من الصواريخ البالستية التي تعمل بالوقود السائل والوقود الصلب والقادرة على ضرب أهداف حيوية في منطقة الشرق الأوسط.

تستفيد إيران في مجال تصنيع الصواريخ وتطويرها من خبرات تعتمد على تقنيات صناعية خارجية غير موثوقة من حيث شروط الأمان والسلامة، خصوصاً من دول مثل روسيا والصين وكوريا الشمالية والسوق السوداء الدولية عن طريق التهريب.

في هذا السياق، أثار إعلان إيران عن صاروخ "عاشوراء" المسؤولين في وزارة الدفاع الأمريكية، حيث عبروا عن تخوفهم من امتلاك إيران صاروخا بالستياً ضمن ترسانة السلاح غير التقليدي يصل مداه إلى 2000 أو2500 كلم، ويكون بإمكانه حمل رأس نووي متفجر في المستقبل بعد إجراء بعض التعديلات الفنية عليه.

تعمل إيران على تنويع مديات الصواريخ البالستية، حيث تستخدم الصواريخ قصيرة المدى بهدف ضرب أهداف عسكرية ميدانية بحرية وبرية قريبة من السواحل الغربية الإيرانية مثل(شهاب1–، شهاب 2– ، فاتح، زلزال 2– و– 3) التي يتراوح مداها من 200 – 750 كيلومتراً.

في حين تستخدم إيران الصواريخ متوسطة المدى من 1000–3000 كيلومتراً لضرب أهداف استراتيجية أكثر بعداً ضمن دائرة منطقة الخليج والشرق الأوسط، مثل(شهاب 2–، شهاب – 3 وفجر3–). أما الصواريخ وسيطة المدى فيتراوح مداها من 3300–5500 كيلومتراً، مثل صاروخ قادر110–.

ما زالت إيران تسعى لتطوير الصواريخ طويلة المدى (العابرة للقارات) مثل شهاب – 4 و– 5، وذلك من أجل تمكينها من ضرب أهداف على بعد 5000 كيلومتراً. حيث ذكرت مصادر رسمية أمريكية تابعة لإدارة الصواريخ العابرة للقارات ICBM، بأن إيران على وشك أن تكون قادرة على إنتاج صواريخ عابرة للقارات بمدى يصل إلى 3000 ميل، وذلك بحدود عام 2015.

تشكل القدرات الصاروخية البالستية الإيرانية تهديدات إقليمية خطيرة، للأسباب التالية:

1. أعدادها الكبيرة وعدم دقتها، حيث معيار الكم يتفوق على معيار الكيف، ما يؤدي إلى ضرب تجمعات سكنية وايقاع خسائر بشرية كبيرة في صفوف المدنيين، عن طريق الخطأ.

2. التدمير العشوائي السافر للمجمعات النفطية ومحطات تحلية المياه والتسبب بخسائر اقتصادية باهظة، نتيجةً لتدني مستوى التقنيات الصناعية للصواريخ البالستية، لا سيما تلك المصنعة محلياً في إيران في ظل الحصار ونقص قطع الغيار اللازمة للصيانة والتحديث.

3. المبالغة في الاستخدام غير المتوازن للصواريخ، بسبب إسناد مهمة السيطرة عليها للحرس الثوري "الباسدران" المتشدد لأسباب أيديولوجية وقومية في غياب التزامه بتقنيات وتكتيكات الحرب العادلة والاقتصاد بالجهد، خصوصاً ما يتعلق بسلامة المدنيين وحقوق الإنسان، والذي نص عليها بكل صراحة ووضوح القانون الدولي الإنساني، وكذلك المواثيق والأعراف الدولية.

4. صعوبة العمليات الدفاعية ضد الصواريخ البالستية، من قبل منظومات الدفاع الصاروخي بسبب قرب المسافة الجغرافية، وقلة الوقت المتاح للإنذار المبكر والمشاغلة والرماية.

5. احتمالية تعبئة رؤوسها الحربية بغازات سامة ومواد كيمائية أو بيولوجية أو إشعاعية، ما يحولها من سلاح تقليدي محدود الخسائر إلى سلاح دمار شامل، قادر على إفناء البشر وتدمير البيئة والثروات وتلويث الهواء والمياة والتربة.

لعل خير مثال على ذلك ما يجري حالياً من تدمير عشوائي لا مسؤول للمدن والمناطق السكنية والمدنيين في سوريا بواسطة البراميل المتفجرة وصواريخ سكود والغازات السامة، من قبل قوات النظام السوري، بمشاركة وإشراف الباسدران الإيراني نفسه.

من هذا المنطلق لا بد من الأخذ بعين الاعتبار إدراج مسألة تحديد وتحجيم القدرات الصاروخية البالستية الإيرانية، ضمن محادثات الملف النووي، حيث تشكل هذه الصواريخ تهديدات إقليمية لا حصر لها.

*عميد متقاعد، باحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي.

ليبيا «الفوضى»: تحدي غياب الشرعية والحرب على الإرهاب

إلى أين تتجه ليبيا؟ المؤشرات الواضحة اليوم تخبر بمزيد من الاقتتال الداخلي، ومواجهة بعسكرية بين قوات حفتر والقوات الإسلامية، والصيف الليبي سيكون صيفاً خارقاً بكل معنى الكلمة، فما يجري في ليبيا ليس فقط تطوراً طبيعياً لمشهد الانقسام الداخلي والفوضى التي تعم البلاد، وإنما يتضمن عوامل إقليمية ودولية عديدة، وهو بهذا المعنى ليس شأناً وطنياً داخلياً، وإنما مسألة تحديات على مستوى أبعد.

مساء الثلاثاء الماضي أذاع محمد الزهاوي المسؤول العام لتنظيم "أنصار الشريعة" من بنغازي (شرق ليبيا) بياناً هـ فيه بتدخلات الولايات المتحدة الأمريكية في حال حاولت التدخل في الأزمة الليبية، واتهم الزهاوي أمريكا بدعم اللواء المتقاعد خليفة حفتر في حربه "ضد التشدد" في ليبيا.

و أفاد ثوار سابقون أن طائرة حربية ليبية تابعة لقوات حفتر قصفت يوم الاثنين (قبل يوم من البيان)، مقر كتيبة شهداء "17 فبراير" الإسلامية في منطقة القوارشة الواقعة عند المدخل الغربي لمدينة بنغازي من دون تسجيل سقوط قتلى.

وقال الناطق باسم غرفة ثوار ليبيا أحمد الجازوي إن "مقاتلة قصفت معسكر كتيبة شهداء السابع عشر من فبراير بصاروخين". وأضاف أن "القصف لم يخلف ضحايا في صفوف الثوار فيما تعامل هؤلاء بالمضادات الأرضية معها حتى غادرت محيط المنطقة".

وكان الزهاوي صرح بأن "إصرارهم (حفتر والأميركيين) على هذه الحرب القذرة، سيفتح الجحيم عليه وعلى المنطقة برمتها، فإن أهل التوحيد في المنطقة بل وفي العالم بأسره لن يخذلوا أبداً أهل التوحيد في ليبيا، كما نذكّر أميركا بهزائمها النكراء في العراق وأفغانستان والصومال". وأكد البيان نبذ التوجه نحو إقامة نظام ديموقراطي في ليبيا، مشيراً إلى أنه "كنا واضحين منذ البداية بالتزام تحكيم الشريعة، لا إقامة الديموقراطية، دين الغرب الكافر".

ليبيا التي سقط فيها حكم العقيد القذافي بعد 42 عاماً، تبدو اليوم ساحة قتال مفتوحة بين أنصار الديمقراطية وأنصار تطبيق الشريعة، وإذا كانت الولايات المتحدة والأوروبيين قد ساعدوا في إسقاط نظام القذافي إلا أن القوى التي قادت المعارك على الأرض تضمنت الكثير من الفصائل والكتائب الإسلامية المتشددة، وكانت قد تلقت الدعم من جهات إقليمية معينة، كما أن اللواء حفتر الذي يقود اليوم الحملة ضد هذه القوى يلقى دعماً من جهات إقليمية، ويدخل أمن مصر المستقبلي ضمن المعادلة الليبية، إذ أن تنامي قوة الإسلاميين المتشددين في ليبيا سوف يكون له انعكاسات مماثلة على الإسلاميين المتشددين في مصر، وقد بات معروفاً أن متشددي ليبيا باتوا اليوم من أهم مصدري السلاح إلى جهات متشددة في آسيا وأفريقيا.

وتتهم الولايات المتحدة الزهاوي بتنفيذ الهجوم على قنصليتها في بنغازي في 11 أيلول (سبتمبر) 2012 الذي قُتل خلاله السفير الأميركي كريستوفر ستيفنز و3 من أعضاء السفارة.

وجاء بيان الزهاوي بعد ساعات على قرار واشنطن إرسال بارجة هجومية برمائية، على متنها ألف جندي من مشاة البحرية (مارينز) قبالة السواحل الليبية، إضافةً إلى عدد من المروحيات التي قد تُستعمَل في إجلاء الديبلوماسيين، علماً أن للولايات المتحدة 250 جندياً و7 طائرات "أوسبراي" و3 طائرات تموين في قاعدة "سيغونيلا" في جزيرة صقلية الإيطالية، للمساعدة في إجلاء محتمل لطاقم السفارة الأميركية في طرابلس التي يديرها القائم بالأعمال وليام روباك بعد سفر السفيرة الأميركية لدى ليبيا ديبورا جونز إلى واشنطن.

ونصحت وزارة الخارجية الأميركية يوم الأربعاء الماضي، مواطنيها بعدم السفر إلى ليبيا، داعيةً رعاياها هناك إلى مغادرة البلاد "فوراً". ويبدو أن بيان الزهاوي قد أرعب سياسيين ليبين كثر، واعتبروا البيان بمثابة "بداية حرب إرهابية"، وهو ما يعني أن ليبيا ستشهد اصطفافات على قاعدة محاربة الإرهاب.

وفي بنغازي ودرنة فمسلسل الاغتيالات ما زال مستمراً، إذ اغتيل ضابط سابق في جهاز الأمن الداخلي خلال عهد معمر القذافي في بنغازي يوم الأربعاء الماضي، كما وجد رأس طالب جامعي مفصولاً عن جثته في كيس قمامة أمام مسجد الصحابة في درنة.

ودخلت ليبيا في حالة نزاع على الشرعية، فقد عيّن أعضاء في المؤتمر الوطني العام (البرلمان) رجل الأعمال أحمد معيتيق قبل ثلاثة أسابيع كثالث رئيس للوزراء في شهرين بعد اقتراع سادته الفوضى، وذلك بدعم من الإسلاميين والمستقلين في البرلمان المنقسم.

لكن القائم بأعمال رئيس الحكومة الليبية عبد الله الثني رفض يوم الأربعاء الماضي تسليم السلطة بسبب شكوك بشأن شرعية انتخاب معيتيق الذي عينه برلمان يرى فيه كثير من الليبيين سبب بطء تقدمهم الديمقراطي.

وقال مسؤولون ومستشارون إن رئيسي الوزراء ينتظران قرارات أخرى من المؤتمر الوطني العام أو حكما للمحكمة العليا بشأن الانتخابات، فيما قامت لجنة خاصة بالوساطة بين الطرفين يوم الخميس.

ولم يتبق لليبيا سوى القليل من مؤسسات الدولة التي تتمتع بالشرعية، مع غياب جيش وطني قادر على فرض شكل ما من أشكال الاستقرار.

لكن الوقت قصير بالنظر إلى التوتر في طرابلس وخطر الصراع المسلح في بنغازي بينما لا تزال الميزانية في انتظار موافقة البرلمان والحكومة.

وقال دبلوماسي غربي "هناك خطورة في ذلك.. من سيوقع الشيكات؟ من سيدير البلاد؟ وصلنا إلى هذه النقطة الآن." وأضاف "يلوح خطر حدوث تشوش حقيقي بشأن من يتولى المسؤولية".

وهناك احتمال واضح لحدوث فوضى إذا انهارت المفاوضات حول البرلمان ومنصب رئيس الوزراء.

المحنة وضرورة مواجهة الذات السورية

د. عبدالله تركماني

إذ يمنح التاريخ للأمم لحظات حاسمة من حياتها حتى تقف أمام الحقائق العارية لاستخلاص الدروس الكبرى لمواصلة البقاء، فإننا أمام لحظة فاصلة يتحتم فيها على السوريين أن يحسنوا استشراف ما هو متوقع ومحتمل، بعيداً عن التمنّي والرجاء، وبعيداً عن الاستغراق في الأوهام، سواء من جانب الذين ينتظرون «المعجزة» التي سيصنعها الجيش الحر، أو من جانب الذين يأملون «انتصار» سلطة آل الأسد على الشعب السوري.

إنّ ما جرى في سورية مآل لعقود من الانحطاط والعيش القسري وسط القمع الممنهج وأقبيته، إنه نهاية رهانات أخيرة لجيل من أتباع خطابات شعبوية لم تنجز النهضة المنشودة عبر النموذج العسكريتاري الانقلابي، وما رافقه من جرائم بحق المجتمع وعسكرة وسجون وقدسية فرد وتركيب عصبيات جهوية وترييف حواضر، وتحويل الفساد والكذب مداماكين لبناء الولاء وتكوين القاعدة «الجماهيرية» وتجييشها.

إننا نعيش، منذ الحراك الاجتماعي في آذار 2011، زلزال لحظة في انهيار تاريخي شامل، لا بد من دراسته برؤية ونظرة نقدية واستخلاص دروسه وعبره. فبعد النكبة السورية بات واضحاً وضرورياً حاجتنا إلى مواجهة الذات بمصداقية وعقلانية، من أجل تجاوز السلبيات التي تنتشر في بنياننا السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والعمل بكل جهد مخلص لإصلاحها بما يحقق الصالح السوري العام، وحتى يمكن التعاطي المجدي مع المخاطر التي تتعرض لها سورية اليوم وما قد ينتج عنها من تداعيات، فضلاً عن الضرورة الحتمية التي تفرضها علينا التحديات العالمية التي أصبح الهروب منها أو تأجيلها هو المستحيل بعينه. فمنذ خمسينيات القرن العشرين نستعيد الخطابات نفسها، وأنواع السلوك نفسها، ونعجز عن بلورة وعي حقيقي، أو عن القيام بنقد ذاتي يساعد على تطوير بذور وعي نقدي للواقع ومتطلبات تقدمه.

إننا نتهرب من تحمّل المسؤولية وإلقائها على الغير، ونتحدث عن المؤامرات التي تدبر من الخارج لتغطية العجز عن التدبير في الداخل، ولا نقرُّ بالهزيمة لكي نتعلم من الأخطاء ونستفيد من التجارب والشواهد. هذا دأبنا في مساعينا السورية: نتستر على الآفات التي هي أصل المشكلة، نرجئ فتح الملفات التي تحتاج إلى الدرس والنقد.

النظام الاستبدادي الذي ألّه الفرد الحاكم، وامتهن كرامة الشعب وأذلّه وأرعبه بالقمع الوحشي، وأشاع الفساد، واضطهد الأحرار، وأعطى دوماً القدوة السيئة في الكذب والتزوير والتعصب والمحاباة، وفرّط في استقلالية القرار الوطني. هذا النظام الفاسد هو الذي أهدر قوانا في صراع داخلي راحت ضحيته مئات الآلاف من خيرة المواطنين الذين عُذّبوا وسُجنوا أو قُتلوا أو نزحوا عن ديارهم أو أُجبروا على الهجرة واللجوء.

وتمثل مظاهر المحنة جوهر اهتمامات ناشطي الشأن العام في سورية، ومن أهمها: إنّ تعثر بناء الدولة الحديثة هو جوهر القضية، منه بدأت مآسينا، وعنه انطلقت مشاكلنا، وارتبطت به نكباتنا وهزائمنا، بل كوارثنا. وعليه فإنّ طموحات الشعب السوري للحرية والكرامة تعني بالضرورة كسب المعركة ضد التأخر السياسي بكل أشكاله، ذلك أنّ الإرادة السياسية لبناء دولة الحق والقانون هي «المتغيّر المستقل » الذي يقود وراءه مجموعة كبيرة من المتغيّرات التابعة في جوانب الحياة كافة. كذلك فإنّ التأخر السياسي يرتبط غالباً بالفقر الفكري والاضمحلال الثقافي وتدنّي مستوى المعيشة وغياب العدالة في المجتمع، كما يرتبط أيضاً بضعف الأداء الإداري ونقص الخدمات وقصور المشاركة السياسية وغياب الديموقراطية الحقيقية.

نحن أضعفنا أنفسنا بأنفسنا، فالمجتمع المدني في سورية ممزق، والمجتمع السياسي تافه وعاجز عن الصمود في وجه تطاول السلطات، إذ أصبح من الممكن شراء بعض السياسيين أو المثقفين الكبار بأرخص الوظائف أو أرخص الأموال، وأصبح من الممكن للسلطـــات «تركيع» بعض الجماعات طوال أربعين سنة دون أن تمد فئات المجتمع الأخرى يد المساعدة ولو لمجرد الاحتجاج، وأصبح من المعتاد لسلطة آل الأسد اليوم أن تقوم بعملية خرق كامل لكل القوانين باستخدامها الكيماوي والبراميل المتفجرة.

ثم فلننظر إلى واحد من معوّقات تقدمنا، وهو الفرق بين الكلمة ومعناها، بخلاف الوضوح والتطابق بين المعنى المقصود منها في الدول المتقدمة، وهو الشرط الأساسي لعدم التشرذم في الحركة الاجتماعية المساندة لتحقيق أي هدف عام، وهو الحبل الذي يربط المجموع ببعضه، فحين يقع التضارب بين الكلمة المنطوقة ومحتواها الفعلي يحدث التشوش، والتفكك، والتقاعس، واللامبالاة، وعدم الجدية، وضياع الالتزام.

كلما تابعنا نزيف الدم السوري تأكد لنا أكثر من أي وقت مضى أنّ هناك طريقاً واحداً وسبيلاً واضحاً، وهو القيام بعملية مراجعة شاملة لجوانب حياتنا ومواجهة شجاعة مع مشاكلنا ومصارحة أمينة لشعبنا الذي لا يقتات بالشعارات ولا يعيش بالأحلام ولا تقوده الأوهام، إذ لا بد من وعي صادق ومكاشفة كاملة تطفو فيها الحقائق على السطح، وتختفي منها الازدواجية التي نعيش فيها. الرهان هو أن نتغيّر في ضوء المتغيّرات، فكراً وعملاً، رؤيةً ومنهجاً، سياسةً واستراتيجيةً، بحيث نتغيّر به عما نحن عليه، لكي نحوّل الواقع. وذلك يتوقف على قدرتنا على تشغيل عقولنا المصادَرة وصرف طاقاتنا المشلولة واستغلال مواردنا المنهوبة بصورة مثمرة، فعّالة وراهنة، بما نخلقه من الوقائع أو نحققه من الإنجازات أو نحدثه من التحولات في غير مجال من مجالات الحياة.

وربما يكون السؤال الصعب الذي يواجهنا اليوم هو: كيف نعيد المعنى إلى قضايانا ونبني حداثتنا ونثبت الأمل بدل اليأس، وأن نبدأ التفكير بأقل ما يمكن من الانفعال وأكثر ما يمكن من العقل لتحديد معالم مشروع الجمهورية السورية الثالثة ؟

التقدم له طريق واحد، يبدأ من نقطة الاتفاق على هدف، وأن تكون للهدف فلسفة يُبنى عليها، وما الذي نريد أن نصل إليه ونحققه ؟ وما هي إمكاناتنا ومواطن قوتنا ؟ وما الذي ينقصنا ؟ وكيف نعوضه ببدائل لدينا أو لدى غيرنا ؟ وذلك في إطار منظومة عمل لها مدى زمني، تراجع فيه خطوات التنفيذ، ويراجع تقويم الأشخاص المكلفين بها.